الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الإثنين

03 **يناير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

حماية العاملين السعوديين في سوق العمل

»الرياض« تحاور وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927474

477ألف مواطن استفادوا من «ساند«
رفع الإيقاف المرتبط بعدم دفع الغرامات المتحصلة لـ 8000 منشأة
احتساب توظيف السعودي في «نطاقات» بشكل فوري لكل المنشآت شمل 78.000 ألف مستفيد
نشر التطبيقات والمعايير المثلى للعمل عن بُعد
دعم توظيف 80 ألف سعودي تمديد رخص العمل لأكثر من 1،5مليون عامل
إيقاف الغرامات الخاصة باستقدام العمالة شملت 91 ألف عقد
تحسين مستويات المعيشة والسلامة وتعزيز التنمية المجتمعية
المبادرات المرتبطة بجائحة كورونا تخدم القطاع غير الربحي و المجتمع
إطلاق منصة العمل التطوعي لتكون المنصة الرسمية للتطوع والمتطوعين

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من الوزارات الحيوية والمهمة، كونها تقدم خدماتها و دعمها لكافة شرائح وفئات المجتمع من أطفال وكبار، رجال ونساء، أسوياء و ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى العمالة الوافدة، وتقدم العديد من المبادرات والبرامج الكفيلة بتقديم خدماتها للمستفيدين على أكمل وجه وأحسن صورة وفي وقت وجيز مطوعين التقنيات الحديثة مواكبة لواقع الحال، و تعمل الوزارة باستمرار و بتوجيه من معالي الوزير أحمد الراجحي على تقييم و تطوير خدماتها كماً وكيفاً وفق المتغيرات والمستجدات المحلية و الدولية والظروف الطارئة. وللتأكيد على ذلك نجحت الوزارة بالفعل في التعامل مع جائحة كورونا، و أهم ما قامت به الوزارة حماية العاملين السعوديين من الفصل، و دعم القطاع الخاص لتقليل أضرار وخسائر كورونا، من خلال برنامج (ساند) حيث استفاد 477 ألف سعودي و دعم ما يقارب 85 ألف منشأة. بجانب تعزيز العمل التطوعي من خلال إطلاق منصة العمل التطوعي ونظام العمل التطوعي في المملكة، و تسير الوزارة بلا كلل و لا ملل و بخطى راسخة و حثيثة لتفعيل أهداف رؤية المملكة 2030 حيث تمتلك منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تنوعا برامجيا تساهم به في الرؤية الوطنية من خلال سبعة برامج هي (برنامج التحول الوطني، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج الاستدامة المالية، وبرنامج الإسكان، وبرنامج تطوير القطاع المالي). ولتسليط الضوء أكثر على ما تقدمه الوزارة من خدمات ومبادرات و برامج متعددة و متنوعة.

»الرياض« أجرت حوارا شاملا مع معالي وزير الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي الذي استقبلنا مشكورا في مكتبه بكل حفاوة وأجاب على أسئلتنا بكل صراحة وشفافية، فإليكم نص الحوار:

التعامل مع جائحة كورونا

- كيف تعاملت الوزارة مع جائحة كورونا؟
- أود في البداية أن أنتهز هذه الفرصة للإشادة بالجهود الكبيرة التي قامت وما زالت تقوم بها حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده -حفظهما الله- لمواجهة هذه الجائحة.

وتعلمون أن هذه الجائحة لم يسبق لها مثيل سواء في الأثر أو في طريقة التعامل، فوجدت دول العالم نفسها أمام توقعات متفاوتة لدرجة كبيرة، ولم يكن بمقدور أحد في حينه تقدير حجم الآثار الصحية والاقتصادية التي ستؤول إليها الأمور، وما مدى حجم وتوقيت التدخل الحكومي اللازم.

وبحمد الله فقد كانت المملكة العربية السعودية من الدول التي اتخذت إجراءات مشددة وسريعة لمواجهة هذه الجائحة، فحدت من انتشارها كما حدث في دول أخرى، واستطعنا العودة للحياة الطبيعية في وقت قياسي.
وبفضل الله تبنت المملكة سياسة متزنة توزعت بين حزمة من الإجراءات الحازمة والسريعة وحزمة أخرى من مبادرات الدعم والتمكين؛ لتخفيف آثار الجائحة على مختلف شرائح المجتمع من منشآت وأفراد مواطنين أو وافدين ولم تبخل المملكة بتوجهات كريمة إنسانية من قيادتها حتى على مخالفي أنظمة الإقامة والعمل.
وكنا في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية نتكامل مع هذه الجهود الحكومية ونسعى لنحقق أعلى عوائد التمكين والأمن والحماية للفرد والمجتمع من أضرار تلك الجائحة؛ استعانة بتلك الجهود الحكومية الكبيرة جدا؛ حيث عملنا مع التحركات الحكومية الساعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة "كورونا" عن طريق مجموعة من التدابير المالية والنظامية التي تضمن استمرار الأعمال في مساراتها المخطط لها مسبقًا دون أي تأثر أو تراجع لمعدلات النمو الاقتصادي والتنموي في القطاعات الحيوية والمؤثرة في مؤشرات الناتج المحلي؛ فاتخذت الوزارة حزمة من القرارات والإجراءات بهدف التخفيف على القطاع الخاص والمحافظة على العاملين فيه خلال الجائحة وبهدف دعم نموه، ولمساعدتهم على تجاوز هذه الفترة، من خلال تحليل البيانات الإحصائية ومعلومات سوق العمل، ومراجعة الممارسات العالمية، وعقد عدد من ورش العمل مع القطاع الخاص، والاستعانة بالشركات الاستشارية المتخصصة، وعمل التحليلات والمقارنات المعيارية الدولية، وسهولة ومرونة التطبيق، وإمكانية وآليات التمويل، ووضوح الأهداف المرجوة منها، فنتج عن ذلك إطلاق العديد من الحلول المبادرات ومن أهمها:

- حماية العاملين السعوديين من الفصل من خلال دعم "ساند" للعاملين، حيث بلغ العدد الفعلي للعاملين.
- المستفيدون من البرنامج 477 ألف سعودي، بالإضافة لدعم ما يقارب 85.000 ألف منشأة في سوق العمل لأجل تخفيف العبء المالي لتكاليف أجور العاملين.
- تمديد رخص العمل لأكثر من مليون ونصف المليون عامل.
- رفع الإيقاف المرتبط بعدم دفع الغرامات المتحصلة لعدد 8000 منشأة.
- احتساب توظيف السعودي في "نطاقات" بشكل فوري لكل المنشآت، إذ شمل ذلك 78.000 ألف مستفيد.
- دعم توظيف السعوديين والسعوديات، حيث تم دعم التوظيف بأثر رجعي للذين تم توظيفهم من بداية يوليو بما يقارب لـ 80.000 ألف موظف سعودي، كما دعم برنامج العمل الحر بأكثر من 20.000 ألف مستفيد.
- نشر التطبيقات والمعايير المثلى للعمل عن بُعد، حيث استفاد منها مليونا عامل.
- إيقاف الغرامات الخاصة باستقدام العمالة، وشمل ذلك 91.000 ألف عقد.

وقد انعكس ذلك بإيجاب كبير على مؤشرات سوق العمل السعودي، فكانت المملكة من أوائل الدول التي نجحت في الحفاظ على المقدرات الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى دعم القيادة الرشيدة، وإلى الأساس المتين للاقتصاد السعودي، فاستطاعت بلادنا - بتوفيق الله - مواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة، التي عانت منها جميع الدول.
وكانت تجربة المملكة استثنائية ونموذجية في تجاوز التحديات المهددة لاستقرار سوق العمل، وكان لخطط تسريع تعافي الاقتصاد الوطني والعالمي دور بارز على المستويين المحلي والعالمي؛ حيث كان لمخرجات اجتماعات مجموعة العشرين في الدورة التي استضافتها المملكة أبلغ الأثر في دعم الخطط والتوجهات الدولية لحفظ الاقتصاد العالمي، فشكل ذلك حدثًا تاريخيًا يثبت ريادة المملكة في حفظ وموازنة وتشكيل الاقتصاد العالمي.
بالإضافة إلى عدد من المبادرات الأخرى، كما قامت الوزارة من خلال الشراكة مع الجهات المعنية، بإعداد البرتوكولات الخاصة بعودة الأعمال وفق ما يقع في نطاق اختصاصها، ومتابعة مدى التزام تلك الجهات والمنشآت بتطبيقها وتطبيق العقوبات بحق المخالفين لها، فضلاً عن مشاركتها في الحملات الإعلامية للتعامل مع الجائحة.
وفيما يخص الدور الاجتماعية الإيوائية فقد كان التعامل بناءً على ما يصدر من بروتوكولات صحية من هيئة الصحة العامة أو وزارة الصحة مع متابعة اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية وفق تلك البروتوكولات من قبل الكوادر العاملة بالدور الاجتماعية ومتابعتهم على مدار الساعة من خلال فريق اللجنة الفنية بوكالة الوزارة للتأهيل والتوجيه الاجتماعي وبالتنسيق مع مراكز القيادة والتحكم بوزارة الصحة لتقديم الدعم اللازم.
وقامت الوزارة بإطلاق العديد من المبادرات والمشاريع خلال جائحة كورونا والتي تخدم القطاع غير الربحي وتخدم المجتمع ومنها الآتي:

- إطلاق الصندوق المجتمعي برأسمال قدره 500 مليون ريال حيث قدم لأكثر من 9 ملايين مستفيد ما بين مواطنين ومقيمين وتم تنفيذه من خلال الشراكة ما بين الوزارة والهيئة العامة للأوقاف ومجلسي الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث ساهمت أكثر من 600 جمعية أهلية في تقديم السلاسل الغذائية والإعانات اللازمة.

- إطلاق غرفة المسؤولية الاجتماعية والتي تم من خلالها حشد أكثر 350 مليون ريال، حيث هدفت الغرفة إلى توحيد جهود التواصل مع القطاع الخاص من قبل الجهات الحكومية وجمع ورصد المبادرات والفرص وجمع ورصد المبادرات والفرص المجتمعية المناسبة لمواجهة جائحة كورونا.
- إطلاق المنصة الوطنية للتبرعات والتي تهدف إلى تكامل الجهود بين القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي والأفراد بما يعزز العطاء وحوكمة التبرعات بشكل عام، حيث تم طرح مبادرات معتمدة من المنظمات الأهلية في القطاع غير الربحي بشكل دوري لسد أولويات الاحتياج التنموي، استفاد منها أكثر من 2 مليون مستفيد بعدد تجاوز مليون عملية تبرعية.
- إطلاق منصة العمل التطوعي لتكون هي المنصة الرسمية للتطوع والمتطوعين.

إضافة إلى ذلك أطلقت الوزارة مبادرة "تمكين الوافدين من العودة إلى بلدانهم" خلال فترة جائحة كورونا وتعليق السفر حيث تم ترحيل أكثر من 800 ألف وافد، علما بأنه سبق الإعلان عن المبادرة في الصحف والمواقع وبرامج التواصل الاجتماعي.

والوزارة من خلال هذه المبادرات وغيرها كانت تتكامل كما قلنا من قبل، مع الجهود الحكومية لتحقيق الأمن والرفاه للفرد والمجتمع.

مبادرات لذوي الإعاقة

- ما نصيب ذوي الإعاقة من حزم المبادرات التي تقدمها الحكومة ؟
- تحرص وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على دراسة كافة خدماتها وقياس أثرها بشكل دوري. ومع انطلاق رؤية المملكة 2030 أطلقنا عددا من المبادرات والمشاريع التي تُسهم في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

وتحرص الوزارة من خلال هذه المبادرات على توفير حياة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم اجتماعياً مع الأسرة والمجتمع من خلال تقديم العديد من الخدمات، ومنها:

-1الدعم العيني (توفير الأجهزة المعينة.(

-2الدعم المالي (مبالغ مالية تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل شهري تساعدهم في توفير احتياجاتهم الأساسية.(

-3برامج دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (تقدم عن طريق مراكز للرعاية النهارية موزعة في 13 منطقة إدارية يخدم فيها 17 ألف مستفيد، وأقسام التأهيل المهني وبرامج التدريب التعاوني.(

-4التعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى مثل: هدف وهيئة الأشخاص ذوي الإعاقة في تدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

-5حزمة الخدمات الاجتماعية ومنها: (الإعفاء من رسوم تأشيرات - وبطاقة موقف - وخفض أجور الإركاب - وبطاقة التوحد - ومشهد إعاقة.(

كما تسعى الوزارة بخططها وبرامجها إلى استحداث عدد من البرامج التي سيكون لها الأثر الإيجابي في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنها (برنامج الرعاية الاجتماعية المنزلية). وتؤكد الوزارة على استمرار دراسة الخدمات وفعاليتها وتغطيتها لجميع المستفيدين من خدماتها.

2341جمعية أهلية

- كم بلغ عدد الجمعيات في المملكة وهل أدت الدور المنوط بها؟
- بلغ عدد الجمعيات المسجلة لدى الوزارة 2341 جمعية أهلية، نسبة الجمعيات الأهلية المتخصصة منها أكثر من 63 % وتقوم بالأدوار التي أسست من أجلها وذلك وفق التصنيف الخاص بتلك الجمعيات.

ولدينا فيما يخص التصنيفات المتخصصة 120 تصنيفًا متخصصًا لأنشطة الجمعيات الأهلية وتشرف عليها فنياً 26 جهة حكومية وذلك وفق إجراءات الحوكمة التي أقرتها الوزارة على تلك الجمعيات حيث بلغ - ولله الحمد - متوسط امتثال الجمعيات الأهلية لمعايير الحوكمة 80 % من خلال 3 معايير وهي: معيار السلامة المالية ومعيار الامتثال والالتزام ومعيار الشفافية والإفصاح، كما أن الجمعيات الأهلية كان لها دور كبير وهي أحد أبرز الشركاء أثناء جائحة كورونا ومن قبل الجائحة أيضا وبعدها، فهي ذات أثر ومنفعة للمجتمع.

- إيقاف الدعم للجمعيات التعاونية مع جائحة كورونا جعل مشروعاتها تتعثر فهل لدى الوزارة خطة لإعادة الدعم؟ أو تأسيس مؤسسة حكومية خاصة للعناية بها؟
- الوزارة لم توقف المنح في فترة جائحة كورونا، وقد صرفنا كل الميزانية المخصصة للمنح في عام 2020 وستصرف الميزانية المخصصة لعام 2021 أيضاً، كما أن عدد الجمعيات التعاونية المسجلة هو 340 جمعية تعاونية، وبعض هذه الجمعيات تواجه تحديات في التشغيل بشكل عام.

ومعلوم أن الجمعيات التعاونية لها دور مهم في توفير الخدمات الأساسية (الزراعة، الغذاء، البيع بالتجزئة... إلخ) خاصة في المناطق النائية، فعلى سبيل المثال: قامت الجمعيات التعاونية بدور مهم أثناء فترة الحجر الكلي خلال الجائحة عن طريق خدمات توصيل الطلبات والغذاء، بالإضافة إلى ذلك يشهد قطاع الجمعيات التعاونية نموًا في قطاعات ناشئة مثل الإسكان، والسياحة، والأسر المنتجة، والخدمات المهنية.. إلخ.

ونعتقد أن الجمعيات التعاونية يمكن أن يكون لها تأثير أكبر بكثير على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تقديم عروض مميزة للسوق، وتحقيق التوازن بين المكاسب الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستدامة والأثر على الناتج المحلي والمجتمعي. ونؤكد أن الوزارة تقوم بدور كبير جداً لتمكين الجمعيات التعاونية، بما في ذلك تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لأنظمة ولوائح الجمعيات التعاونية، وتسهيل آليات الدعم للجمعيات التعاونية، وتسريع الإجراءات في التسجيل أو الحوكمة، ومجموعة من الآليات الأخرى التي تهدف إلى تشجيع دخول جمعيات تعاونية جديدة وتمكين نمو أقوى للجمعيات التعاونية الحالية.

350وحدة تطوع

- حدثنا عن جهود الوزارة في تشجيع العمل التطوعي ليصل العدد إلى مليون متطوع 2030؟
- في ظل جائحة كورونا وتحدياتها، ازدادت أهمية العمل التطوعي وحاجة المجتمع إليه، وفي الوقت ذاته، زادت عزيمتنا وعزيمة الأبطال المتطوعين معنا، وقد لعبت المنصة الوطنية للعمل التطوعي مع إطلاقها في شهر مارس 2020م دورا كبيرا في توحيد الجهود، وأصبحت المرجع الأول لهم، كما أتاحت للجهات الموفرة للفرص الإعلان عن فرصهم والوصول للمتطوعين بشكل سريع وسهل. وقد أثمرت الجهود المبذولة في جائحة كورونا في طرح مبادرات وفرص تطوعية تحقق من خلالها إنجازات نوعية في العمل التطوعي، حيث بلغ عدد المتطوعين لمواجهة تداعياتها (54.803) متطوعا، كما تم تسجيل (1.141.285) ساعة تطوعية. وبلغ عدد المتطوعين المسجلين في المنصة 782,513 وعدد المتطوعين الذين قاموا بأعمال تطوعية في عام 2020 بدون تكرار 409,123 متطوعا و615,766 بتكرار.

وانطلاقا من رؤية المملكة 2030 لتفعيل العمل التطوعي، يأتي العمل التطوعي ضمن برنامجين من برامج الرؤية هما برنامج التحول الوطني والذي يشتمل على مبادرات بناء ثقافة ومحفزات العمل التطوعي وبناء منظومة للمشاركة المجتمعية وتمكين وتنظيم العمل التطوعي، ومن خلال تلك المبادرات ينطلق عدد من المشاريع المنظمة والمفعلة للعمل التطوعي مثل: مشروع تأسيس وحدات التطوع وفق المعيار الوطني السعودي للتطوع والتي تستهدف إنشاء 350 وحدة تطوع في القطاعات الحكومية وغير الربحية وكذلك إطلاق المنصة الوطنية للعمل التطوعي والتي صدر بها مرسوم ملكي رقم 43635 تاريخ 28 / 08 / 1439 هـ، نص على: (الاستفادة من المنصة التي لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بوصفها حاضنة سعودية للعمل التطوعي)، حيث إن المنصة مربوطة مع مركز المعلومات الوطني وتساهم في الوصول إلى الفرص التطوعية بيسر وسهولة وتعمل على توثيق الساعات التطوعية في المنصة وظهورها كذلك في منصة أبشر.

كذلك أطلقت الوزارة مشروع الجائزة الوطنية للعمل التطوعي التي تشتمل على خمسة فروع وهي (المتطوعون، والفرق التطوعية، والقطاع غير الربحي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص) كما تم تدشين يوم التطوع السعودي بالتزامن مع اليوم العالمي للتطوع لإبراز الجهود التطوعية في المملكة وإصدار أدلة إرشادية لتفعيل العمل التطوعي في القطاعات المختلفة. وتعمل الوزارة على نشر ثقافة العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع بما يساهم في تحسين الصورة الذهنية عن العمل التطوعي وعن تأثيره الإيجابي على الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى غيرها من المشاريع المؤثرة في تفعيل العمل التطوعي. كما يمثل برنامج خدمة ضيوف الرحمن أحد البرامج التطوعية، حيث يتضمن مبادرة تنظيم وتمكين العمل التطوعي لخدمة ضيوف الرحمن وإشراك المتطوعين في خدمة ضيوف الرحمن.

وقد صدر نظام العمل التطوعي بالأمر السامي رقم م/70، بتاريخ 27 / 5 / 1441هـ، والمشتمل على 18 مادة، لتنظيم العمل التطوعي ونشر ثقافته وتطويره؛ وكذلك تشكيل أول لجنة وطنية للعمل التطوعي برئاستنا و11 عضواً من الجهات ذات العلاقة.

استقدام العمالة

- هل حققت بعض البرامج التي أطلقتها الوزارة ومنها برنامج مساند هدفها المنشود؟
- هناك العديد من التحديات حول استقدام العمالة المنزلية واستطعنا من خلال منصة مساند وبعض التشريعات الممكنة تقديم العديد من الخدمات الخاصة برحلة الاستقدام، ابتداء من إصدار التأشيرة ومرورا بالتعاقد مع المكتب، وانتهاء بوصول العاملة أو العامل للمنزل وذلك من خلال رحلة مؤتمتة 100 %، مع إضافة خدمة الشكاوى والرد بين المكتب والعملاء أو تصعيد الشكوى، حيث يتم حصرها على المكاتب والشركات المرخص لها لحفظ حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى عدد من الخدمات مثل: خدمة معروفة والتي تمكن

صاحب العمل من استقدام عاملة منزلية مختارة بالاسم، ونظام حماية الأجور للعمالة المنزلية عبر منصة "مساند" لمراقبة عمليات صرف الأجور، وذلك بإلزام صاحب العمل الموظّف لعمال الخدمة المنزلية بتحويل أجورهم من خلال عدة قنوات رقمية وإلكترونية، إضافة لإقرار منتج تأميني على حقوق ومستحقات العاملين لدى منشآت القطاع الخاص، يهدف إلى ضمان حقوق العاملين غير السعوديين في حال تعثر منشآتهم أو عدم القدرة على سداد تلك الحقوق، وفق منافع محددة في الوثيقة التأمينية. واليوم تقدم منصة مساند وعبر 1477 مكتبا سعوديا معتمدا، خدماتها لقطاع الاستقدام، حيث بلغ عدد طلبات الاستقدام من خلال المنصة لعام 2021م أكثر 585 ألفا، فيما بلغ عدد الدول المصدرة للعمالة عبر مساند 34 دولة. ولا أنسى بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر للجهات المتعاونة مع الوزارة في قطاع الاستقدام وتحديدًا وزارة الداخلية ووزارة الخارجية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ونأمل أن تهيء هذه الجهود إلى مزيد من التطور والازدهار لهذا القطاع، حيث سنظل نعمل دائمًا على تطوير الخدمات باستمرار وتحسين تجربة المستقدم والارتقاء بهذا القطاع دون أن نتوانى عن أي عمل من شأنه تحسين أعمال هذا القطاع ليكون مواكبًا للقطاعات المشابهة في الدول المتقدمة.

قرارات التوطين

- ما خطط الوزارة تجاه إحلال الوظائف للسعوديين في القطاع الخاص؟
- موضوع التوطين والإحلال في غاية الأهمية ويقع على رأس قائمة أولويات الوزارة وذلك للعمل على توفير فرص عمل للعاطلين والباحثين عن عمل، ولذلك تعمل الوزارة بشكل مستمر على تحليل المهن والأنشطة في سوق العمل وتحديد فرص التوطين المناسبة والملائمة لتمكين الباحثين عن عمل من الدخول لسوق العمل وتوفير الحوافز والدعم المطلوب لهم وللمنشآت، حيث تعمل في ملف التوطين على عدة محاور وهي: توطين الأنشطة، وتوطين المهن وإيجاد وظائف نوعية وقيادية وتخصصية، وتوطين المناطق الذي يرتكز على الميز النسبية للمناطق والمواءمة مع خصائص ومؤهلات الباحثين عن عمل في كل منطقة وذلك من خلال دراسة المهن المستهدفة وإنشاء مجموعات مهنية ومواءمتها مع أعداد الباحثين عن عمل؛ وتحديد نسبة التوطين بالمواءمة ما بين الطلب "الاحتياج" في سوق العمل" والعرض "الخريجين والباحثين عن عمل" وبناء على ذلك يتم تحديد الفرص وإطلاق قرارات التوطين بعد المواءمة أيضًا مع الجهات الإشرافية والقطاع الخاص. وقد تم الإعلان عن خارطة قرارات التوطين لعام 2021م والتي تستهدف إصدار 32 قراراً في توطين المهن والأنشطة والمناطق.

الضمان الاجتماعي

- سمعنا عن نظام الضمان الاجتماعي.. الجديد ما أبرز ما سيقدمه لمستفيدي الضمان الاجتماعي وخصوصا الأسر الأشد حاجة؟
- يستهدف نظام الضمان الاجتماعي المطور الأسر الأشد حاجة لتزويدهم بالدعم المادي وتمكين المستفيدين لتحسين حالتهم المعيشية وتوجيه الدعم للفئات الأكثر استحقاقا وتعظيم الأثر الناتج من هذا الدعم.

ومن مزايا النظام الاجتماعي المطور الذي أطلقته الوزارة مؤخرا، أن النظام شمل أسرا لم تكن مشمولة في النظام السابق؛ حيث تم تعديل شروط الاستحقاق لتعتمد بشكل أساسي على دخل وحجم الأسرة، إضافةً إلى أنه يغطي الاحتياجات الأساسية للأسرة من خلال المراجعة السنوية للمعاش والتغيرات الاقتصادية، وقد تم زيادة المعاش في النظام المطور للمستفيد الأساسي ليكون 1100 ريال بدلا من 1000 ريال وللتابعين ليكون 550 ريالاً بدلاً من 280 ريالاً، كما يتم احتساب الدخل المكتسب بنسبة 50 % فقط وليس 100 % كما في النظام السابق وذلك تشجيعاً للعاملين بعدم التأثير عليهم في احتساب الحد المانع. كما يساهم النظام المطور في تحفيز المستحقين على العمل من خلال التدريب والتأهيل وتقديم خدمات البحث عن العمل المناسبة. فالأسرة تستفيد من برنامج الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى مجموعة من البرامج المساندة الأخرى ومن ضمنها: برنامج حساب المواطن، وبرنامج الإسكان التنموي، وبرنامج سكني، ودعم التعليم، والغذاء، ودعم جزء من فاتورة الكهرباء. ويعتبر برنامج الضمان الاجتماعي والبرامج الداعمة الأخرى هي برامج ممكنة ومحفزة للأسر للانضمام لسوق العمل ولزيادة فاعليتهم ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث توفر للمستفيدين دعمًا لتخفيف الجزء الأكبر من عبء التكاليف الموجودة لديهم مما يمكنهم من الاندماج بسوق العمل.

إستراتيجية الوزارة

- ما إستراتيجية الوزارة ومشروعاتها الرامية لتحقيق رؤية المملكة 2030؟

- تمتلك منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تنوعا برامجيا تساهم به في الرؤية الوطنية من خلال سبعة برامج هي (برنامج التحول الوطني، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج الاستدامة المالية، وبرنامج الإسكان، وبرنامج تطوير القطاع المالي.(

وتمتلك المنظومة النصيب الأكبر في برنامج التحول الوطني بحصة 12 هدفاً استراتيجيًا وهي: تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية، وتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكين اندماج ذوي الإعاقة في سوق العمل، وزيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد، وتحسين ظروف العمل للوافدين، واستقطاب المواهب العالمية المناسبة، وتحسين إنتاجية موظفي الحكومة، وتشجيع العمل التطوعي، وتعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية، ودعم نمو القطاع غير الربحي، وتمكين المنظمات الغير ربحية من تحقيق أثر أعمق.

هذه الأهداف الاستراتيجية تتمحور حول عدة أبعاد حيوية مثل: تحسين مستويات المعيشة والسلامة، وتعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي، وتحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته بما في ذلك تمكين المرأة، وتعزيز اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، وقد خصص لها قرابة 66 مبادرة لتحقيق مستهدفاتها.

وفي مجال تعزيز القدرات البشرية وتنميتها، تساهم منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بخمسة عشر مبادرة تعنى بعدة مسارات في مجال تنمية القدرات: مثل تعزيز التعلم مدى الحياة، والإرشاد المهني، والتحفيز لتوفير فرص التدريب، وتشجيع العمل المبكر.

ولا يغيب دور المنظومة الحيوي في خدمة ضيوف الرحمن حيث تمتلك عدة مبادرات تعنى بعدة مواضيع مثل: تفعيل دور الأوقاف في خدمة ضيوف الرحمن، وتفعيل إسناد الخدمات الحكومية لضيوف الرحمن إلى القطاع غير الربحي.

وعلى صعيد التوازن المالي لدينا عدة مبادرات تهم المواطن مثل: حساب المواطن، والضمان الاجتماعي وغيرهما من البرامج الداعمة.

السجن 5 أعوام وغرامة 5 ملايين ريال للمتاجرين في غش أدوات التجميل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م

https://www.alriyadh.com/1927477

حذرت النيابة العامة المتاجرين في أدوات التجميل من الغش فيها، كاشفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن العقوبات الرادعة التي تصل عقوبتها للسجن خمسة أعوام، والغرامة المالية خمسة ملايين ريال.

وذكرت أن الغش في منتجات التجميل جريمة كبيرة موجبة للتوقيف طبقا لقرار النائب العام الصادر بداية العام الماضي، مؤكدة أن العقوبة تطال كل من شارك عن طريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة.

وذكر محامون وباحثون صحيون لـ"الرياض" أن هناك غشا ينعكس سلباً على الصحة العامة، وقالت زهراء عبدالله الأخصائية والباحثة الصحية: "إن مثل هذا القانون سيكون رادعاً، خاصة أن هناك إحصائيات حديثة في أوروبا تؤكد أن نحو 10 % من منتجات التجميل الموجودة في الأسواق تكون مغشوشة أو مزيّفة، الأمر الذي يستدعي القلق حيث يترتّب على الغش في منتجات التجميل آثار صحية متفاوتة قد يصل بعضها إلى الالتهاب البكتيري أو الفيروسي بحكم ملامستها المباشرة لطبقة البشرة في مختلف مواضع الجسم"، مضيفة "يذكر أخصائي الأمراض الجلدية في نيويورك الطبيب بوبي بوكا عن وجود عدد من البكتيريا المسبّبة للعدوى في مستحضرات التجميل المزيفة ممّا يؤدي في بعض الأحيان إلى حروق أو ندوب أو تشوّهات، كذلك قد تحتوي المستحضرات المزيّفة على مواد مسرطنة خطيرة كالزرنيخ والبريليوم والكادميوم."

وقالت: "بالنسبة للمنتجات التي توضع حول منطقة العينين، فقد يتسبّب الغش فيها بالإصابة بالتهاب العينين والذي قد يتفاقم إلى مشكلات صحية أخرى. وينصح أطباء الجلدية وقف استخدام منتجات التجميل فورًا بمجرد حدوث أعراض جانبية."

وشدد هشام الفرج المستشار القانوني على كل تلك القوانين تدل على اهتمام القيادة الرشيدة بصحة وسلامة الجميع، ويتأكد ذلك بالأنظمة التي صدرت ومنها نظام منتجات التجميل الصادر بمرسوم ملكي، أدى لتوسيع الرقابة على المنتجات التي تعتبر منتجات تجميلية وهي كثيرة ويدخل تحت مسماها أي منتج يحتوي ماده أو أكثر معد لاستخدامه على الأجزاء الخارجية من جسم الإنسان، وتشمل الجلد والشعر والأظافر والشفاه، أو على الأجزاء الخارجية من الأعضاء التناسلية، أو الأسنان، أو الأغشية المبطنة للتجويف الفموي؛ لأغراض التنظيف، أو التعطير أو الحماية، أو لإبقائها في حالة جيدة أو لتغيير مظهرها وتحسينه، أو لتغيير رائحة الجسم وتحسينه.

وأضاف: "جميع ما ذكر قيد النظام المذكور في المادة السادسة منه استيراده أو تداوله في المملكة إلا بعد ترخيصه والحصول على شهادة سارية من الهيئة العامة للغذاء والدواء وإجراء الترخيص للمنتج سماها النظام (إدراج)، ويكون طالب الإدراج (المدرج) مسؤولاً عن مأمونية المنتج وكونه لا يسبب أي ضرر صحي ويضمن عدم احتوائه على مواد محظورة أو مقيدة ويذكر التحذيرات اللازمة على العبوة بالإضافة لذكر جميع المكونات عليها، وأن يلتزم بنقل وتخزين المنتج بطريقة مناسبة، كما أن للهيئة العامة للغذاء والدواء صلاحية في تحديد أي اشتراطات أخرى لضمان مأمونية المنتجات."

وذكر أن هذه المنتجات التجميلية المسجلة تنشر في موقع الهيئة الإلكتروني ويمكن للجميع الاطلاع عليها، ولا يجوز الإعلان عن المنتجات غير المدرجة (غير المرخصة).

وعن تجريم الغش قال: "تجرم المادة 31 من النظام الخداع والغش وتداول المنتجات المغشوشة والفاسدة والمنتهية للصلاحية واستيرادها وتوريدها وصناعتها وتخزينها وتسويقها، والترويج للمنتج التجميلي باستخدام معلومات مغلوطة، أو تزويد الهيئة بمعلومات غير صحيحة أو عرقلة المفتشين عن أداء واجبهم، وتكون العقوبة لمخالفي النظام استنادا للمادة 34 منه التي حددت عقاب المخالف بواحدة أو أكثر من العقوبات التالية الغرامة حتى خمسة ملايين ريال، السجن حتى خمس سنوات، إغلاق المصنع أو المستودع لحين تصحيح المخالفة، إلغاء ترخيص المصنع أو المستودع بشكل نهائي، كما أجازت نفس المادة مضاعفة العقوبة عند تكرار ارتكاب المخالفة، وكل ذلك اهتماما من قيادتنا الرشيدة بصحة وسلامة المستهلكين كافة، فجزاهم الله عنا خير الجزاء."

اعتبار عقود إيجار السيارات سندات تنفيذية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927481

477بدأت محاكم التنفيذ في المملكة استقبال عقود إيجار السيارات باعتبارها سندات تنفيذية تسري عليها أحكام العقود الموثقة من حيث الإثبات والتنفيذ، عبر الربط الإلكتروني مع وزارة النقل، إذ بات بإمكان المستفيد التقدم بطلبه لمحكمة التنفيذ مباشرة من خلال إجراءات إلكترونية بسيطة وواضحة.

ووقعت وزارتا العدل والنقل والخدمات اللوجستية مؤخرًا مذكرة تفاهم بشأن عقود تأجير المركبات بأنواعها كافة التي تتم من خلال البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للنقل، بهدف حفظ وحماية حقوق أطراف عملية التعاقد "المستفيدون ومكاتب التأجير."

وتهدف مذكرة التفاهم الخاصة باعتبار عقود إيجار السيارات سندات تنفيذية إلى تشجيع وحماية الاستثمار في قطاع تأجير السيارات، وتعزيز جوانب الحوكمة فيه، والحد من تدفق الدعاوى القضائية لدى المحاكم والناتجة عن الخلافات الناشئة بين أطراف العقد.

ويدعم العقد الموحد لتأجير السيارات عمليات التعاقد كافة من خلال خدمة عقود التأجير في بوابة "نقل" الإلكترونية Naql.sa، والتي تعتبر نافذة موحدة لإتمام عمليات التأجير، وإصدار عقود تأجير إلكترونية وموحدة مكتملة المتطلبات والبنود النظامية.
ويضمن عقد تأجير السيارات الموحد عبر بوابة "نقل" إصدار العقود من خلال المنشآت المرخصة وبمركبات نظامية، وعدم التأجير دون وجود التغطية التأمينية النظامية للمركبة والفحص الفني الدوري للمركبة، وذلك من خلال الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
وتتم عملية التعاقد من خلال بوابة "نقل" بشكل تقني كامل، وعبر مرجعية تنظيمية تسمح للهيئة العامة للنقل والجهات ذات العلاقة بتطبيق الضوابط وتبادل المعلومات بصورة قياسية ومتطورة تضمن الارتقاء بالخدمات المقدمة والمواكبة لأفضل المعايير والنماذج العالمية في قطاعات وأنشطة النقل.
ويمكن للمستفيدين تقديم "طلب تنفيذ" خاص بعقد تأجير مركبة من خلال الدخول على بوابة ناجز najiz.sa ، ثم اختيار "طلب تنفيذ"، واختيار نوع الطلب "مالي"، وتحديد نوع السند الرئيس "الإلكتروني"، وتحديد نوع السند الفرعي "عقد تأجير مركبة."

المملكة ترأس لجنة الإعلام الكشفية العربية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/767666

أقرت اللجنة الكشفية العربية خلال اجتماعها الذي عُقد مؤخراً بالقاهرة برئاسة الدكتور عبدالله الطريجي أسماء القيادات الكشفية العربية الذين تم اختيارهم كأعضاء للجنة الكشفية العربية الفرعية للإعلام والاتصال، وتم اختيار مبارك الدوسري من جمعية الكشافة العربية السعودية رئيساً للجنة، وموزه الدرمكي من جمعية كشافة الإمارات، وعبدالعزيز الصوصي من الجامعة الوطنية للكشفية المغربية وإبراهيم هندي من جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية ومحمد الحسين موسى من جمعية الكشافة والمرشدات الموريتانية أعضاء.
ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول في الفترة من 20 - 24 يناير 2022 بمقر المركز الكشفي العربي الدولي في القاهرة. يذكر أن اللجنة تختص باقتراح تطوير البرامج وأنظمة التأهيل في مجال الإعلام والاتصال الكشفي، والمشاركة في إدارة الأنشطة المتعلقة بتخصص اللجنة، وإعداد الدراسات والبحوث، واقتراح الأنشطة والبرامج التي تسهم في نشر وتطوير الحركة الكشفية.

140جهة لحوكمة التأمين الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/767662

أكملت المنصة الوطنية الموحدة للتعاملات التأمينية الصحية «نفيس» في مجلس الضمان الصحي مرحلتها الأولى من حوكمة قطاع التأمين الصحي، وأنجزت نحو 8.4 ملايين عملية، بين أكثر من 140 جهة تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات الصحية للمرضى ومشاركة البيانات المالية والإدارية وتوفر الرؤية والشفافية لجميع المستفيدين، وتحسّن المنصة حوكمة خدمات التأمين الصحي من خلال ربط جميع أصحاب العلاقة في قطاع التأمين الصحي، بهدف تحسين كفاءة الخدمات وتقليل تكلفة ووقت تقديم الخدمات التأمينية الصحية، وبلغت نسبة الالتزام 65% في قطاع التأمين الصحي

بالربط عبر المنصة، تشكل أكثر من 140 جهة تنوعت بين شركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية وشركات إدارة المطالبات.
وأوضح المدير التنفيذي لإدارة التقنية والتحول الرقمي في مجلس الضمان الصحي المهندس عبد الله الشرقي، أن اكتمال المرحلة الأولى يسهم في تمكين المستفيدين من الحصول على حقوقهم الكاملة في الرعاية والحماية الكاملتين بأسهل وأفضل الطرق.

لانتفاء الحاجة.. "العدل" تعيد 186 عقارا للدولة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092911

أعادت وزارة العدل 186 عقاراً ما بين أراضٍ ومبانٍ للهيئة العامة لعقارات الدولة، وذلك بعد انتفاء الحاجة إليها، لتقوم الهيئة بإعادة استخدامها وتخصيصها لجهات حكومية أخرى حسب الاحتياج؛ مما يسهم في رفع كفاءة عقارات الدولة واستخدامها بالشكل الأمثل.
جاء ذلك خلال مناسبة تكريم الهيئة لوزارة العدل؛ لإسهامها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للهيئة بالحفاظ على عقارات الدولة ورفع كفاءتها الإنتاجية والاقتصادية.
وقدم وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني شكره لمحافظ الهيئة إحسان بافقيه، ولمنسوبي الهيئة، على جهودهم لرفع جودة استخدام عقارات الدولة بما يحقق الاستدامة والكفاءة.
وقال إن وزارة العدل تعمل بتنسيق عال مع هيئة عقارات الدولة لتحقيق الأهداف المشتركة وفق أفضل الآليات والممكنات المتاحة.
فيما قدّم محافظ الهيئة إحسان بافقيه، شكره وتقديره لوزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، على مستوى التعاون والتكامل مع الهيئة العامة لعقارات الدولة؛ الذي أثمر تعظيم فاعلية منظومة عقارات الدولة وتحقيق تنمية مستدامة، موضحاً أن الهيئة ستقوم بتوظيف هذه العقارات المعدة من قبل وزارة العدل بتخصيصها لمصلحة الجهات الحكومية الأخرى لتكون مقرات دائمة بديلة للمباني المستأجرة، وذلك بعد دراسة احتياج المنظومة الحكومية وفق معايير فنية تحقق الاستخدام الأمثل لهذه العقارات دون أن يكون هناك هدر في استخدام المساحات وما يترتب عليه من إنفاق في إدارة وتشغيل هذه العقارات، وهو ما سينعكس إيجاباً على خفض محفظة استئجار العقارات للقطاعات الحكومية، إضافة إلى تسخير هذه العقارات في المشاريع التنموية والاقتصادية الكبرى في إطار رؤية المملكة 2030.
ونوه بافقيه بأن هذه الخطوة تأتي تفعيلاً لتنظيم الهيئة الذي يهدف إلى تنظيم ما يتصل بعقارات الدولة وحمايتها والمحافظة عليها، وكيفية التصرف بها، واستغلالها واستخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل والإشراف عليها، وتوحيد رسم السياسات المتعلقة بها، مبيناً أن الهيئة تعمل بشكل حثيث على تنفيذ 21 مبادرة تحقق أهدافها الإستراتيجية حيال تحديد إطار تنظيمي متكامل وشفاف لعقارات الدولة وإنفاذه، إضافة إلى تطبيق أفضل المواصفات والمعايير في العقارات الحكومية، وترشيد نفقات الإيجار ونزع الملكية للجهات الحكومية مع تطبيق معايير كفاءة الطاقة.

البرلمان العربي: مواصلة الهجمات الإرهابية تجاه السعودية يقوّض الاستقرار بالمنطقة

دعا المجتمع الدولي للتحرُّك العاجل والعمل فوراً على وقف تزويد الميليشيا الحوثية بالأسلحة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://sabq.org/jbyGZY

دان البرلمان العربي مواصلة الهجمات الإرهابية لميليشيا الحوثي تجاه المملكة التي كان آخرها إطلاق ثلاث طائرات مسيرة باتجاه المنطقة الجنوبية، واعترضتها قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن بنجاح.
ودعا البرلمان العربي في بيان له اليوم، المجتمع الدولي للتحرك بشكل عاجل والعمل بشكل فوري على وقف تزويد ميليشيا الحوثي الإرهابية بالأسلحة التي تستخدمها في عملياتها العسكرية ضد المدنيين والأبرياء، مؤكداً أن استمرار ميليشيا الحوثي الانقلابية في أعمالها الإرهابية يثبت أنها ليست جاهزة للمشاركة في جهود حل الأزمة في اليمن سلمياً.

وحمَّل البرلمان النظام الإيراني الأعمال الإرهابية كافة التي تقوم بها الميليشيا؛ لإصرار هذا النظام على نشر الفوضى والتخريب والدمار في المنطقة العربية من خلال تزويده لها بالأسلحة الذكية والصواريخ الباليستية والطائرات المُسيرة والخبراء والمستشارين العسكريين خدمة لمشروعه التوسعي وأجندته التخريبية في المنطقة.
وجدّد البرلمان العربي تضامنه الكامل مع المملكة فيما تتخذه من إجراءات للتصدي لهذه الهجمات الإرهابية، عاداً أنها تقوض الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، كما تمثل خرقاً واضحاً لاتفاق ستوكهولم القاضي بوقف إطلاق النار.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مطالبات الأجور والتعويضات تتصدر أحكام الدوائر والمحاكم العمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/01/article_2238516.html

بلغ إجمالي الأحكام الصادرة عن المحاكم والدوائر العمالية نحو 15381 حكما منذ بداية العام الهجري، أي خلال خمسة أشهر.
وبحسب بيانات صادرة عن وزارة العدل، اطلعت "الاقتصادية" عليها، استحوذت محاكم ودوائر منطقة الرياض على نسبة 33.4 في المائة من هذه الأحكام، وذلك بإصدار 5139 حكما، تليها دوائر منطقة مكة المكرمة 4397 حكما.
وتصدرت الأحكام الصادرة، مطالبات بالأجور والخاصة بالتعويضات والمكافآت، وطلب شهادة خدمة، إلى جانب

المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها وغيرها.
وجاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بـ3198 حكما، والمدينة المنورة بـ857 حكما، ثم منطقة عسير بـ482 حكما، ومنطقة القصيم 353 حكما، وجازان 306 أحكام.
وبلغ عدد الأحكام الصادرة في الدوائر العمالية لمنطقة تبوك 230 حكما، ومنطقة حائل 124 حكما، ونجران 106 أحكام، والباحة 84 حكما، والجوف 67 حكما، والحدود الشمالية 38 حكما.
حددت أنظمة المحاكم العمالية مددا زمنية معينة لقبول دعاوى المطالبة بالحقوق، منها ما يتعلق بالدعاوى المرتبطة بنظام العمل أو العمالة المنزلية، التي تخضع لمدد محددة للتسوية الودية قبل النظر القضائي، إضافة إلى الشكاوى ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض.
وتبلغ إجراءات التسوية الودية قبل رفع الدعاوى الخاضعة لنظام العمل إلى المحاكم العمالية، 21 يوما، وإذا لم تنته التسوية الودية خلال تلك المدة، ترفع المنازعة إلى المحاكم العمالية إلكترونيا عن طريق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
ويأتي اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء وفقا لمعايير دقيقة ترتكز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية.

تشريعاتنا.. تنافسية عالمية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1927453

كلمة الرياض

الخطوات التطويرية والإصلاحية المذهلة التي شهدتها المملكة مؤخراً لم يكن أثرها وتأثيرها محلياً أو إقليمياً؛ وإنما أثر عالمي، يعزز تنافسية بلادنا عالمياً، وهو نهج اعتمدته القيادة انطلاقاً من استشعارها للمتغيرات، وضرورة وضع المملكة في مكانها الخليق بها على جميع الصعد، فقد شهدت المنظومة العدلية حراكاً وتطوراً كبيرين، يلمسهما المتابع من خلال الجهود المبذولة بحثاً واستقصاء، فجاءت الجهود مفعمة بالإخلاص والصدق وحسن وقوة الإدراك لمتطلبات العصر الحديث وتشابك وتعقيدات تعاملاته، وبما لا يتعارض مع شريعتنا الإسلامية السمحة.
من هنا جاءت الخطوات والقرارات العظيمة التي أعلن عنها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد -حفظه الله-، وأكد فيها أن المملكة تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعياتٍ مؤسسيةٍ إجرائيةٍ وموضوعيةٍ واضحةٍ ومحددةٍ.
وكان سمو ولي العهد قد أعلن عن أربعة مشروعات كبرى وهي: مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات، التي رأى سموه بأنها ستُمثِّلُ موجة جديدة من الإصلاحات، ستُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام، ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية، وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرض وضوحَ حدود المسؤولية، واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام.
صدور نظام الإثبات الذي أقره مجلس الوزراء لقي أصداء إيجابية مفعمة بالتفاؤل؛ فهو نظام سيحقق نقلة نوعية كبرى في منظومة التشريعات العدلية كما خُطّط ورُسم له، وسيسهم كذلك في تطوير البنية العدلية والقواعد الإجرائية، وسيعمل على توثيق الحقوق، ويرسّخ مبادئ العدالة الإثباتية، فضلاً عن تعزيز الثقة والاطمئنان القضائي اللذين سيشيعهما، الأمر الذي يبعث حالة من الطمأنينة واليقين والأجواء الإيجابية التي تعكس حرص قيادتنا الفذة على كل ما من شأنه تطوير منظومة

التشريعات العدلية تمشياً مع أحدث الطرق والأساليب العالمية المتطورة، التي ستصب في النهاية في تعزيز وترسيخ العدالة الناجزة وتحقيق جميع المبادئ الضامنة للحقوق.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

عام ثالث للجائحة .. زيادة التحديات والفرص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م
https://www.aleqt.com/2022/01/03/article_2239446.html

عبد الحميد العمري

يدخل العالم عامه الجديد، ولا تزال الجائحة العالمية كوفيد - 19 جاثمة بمتحوراتها لا النهائية، تتصدى لكل نهوض للاقتصادات والأسواق حول العالم، فمرة تنجح في الإطاحة بمقدرات الاقتصادات والتجارة والأسواق العالمية، ومرة تتراجع منهزمة أمام الجهود الدولية الهادفة إلى السيطرة على هذا الوباء، والمؤكد كحقيقة قائمة على أرض الواقع أن الاشتباك العالمي مع هذه الجائحة لم ينفك حتى تاريخه، ولا يوجد في الأفق القريب ما يؤكد انفكاك هذا الاشتباك الذي اقترب إجمالي أعداد المصابين به من 300 مليون مصاب حول العالم.

يمكن القول إن الاقتصادات والأسواق عالميا شهدت نوعا من التعافي خلال العام الماضي، لكن كانت ضريبته باهظة الثمن بصورة غير مسبوقة، سواء على مستوى الديون بتريليونات الدولارات التي تحملتها الحكومات والقطاع الخاص والأسر دون استثناء، أو على مستوى التضخم الذي اكتسح الاقتصادات والمجتمعات حول العالم، ووصل إلى معدلات غير مسبوقة في منظور أكثر من أربعة عقود زمنية مضت. ووفقا للوضع الراهن، الذي لم تتغير صورته من حيث المواجهة مع الجائحة العالمية لكوفيد - 19 ومتحوراته التالية، سيكون على الاقتصادات والبنوك المركزية تحديدا أن تستمر بدرجة كبيرة على سياساتها التيسيرية نفسها، للمحافظة على النمو ودعم الاقتصادات والأسواق، وللمحافظة على مئات الملايين من الوظائف، ولدعم خطوط الإمدادات والتجارة الدولية، ولمواجهة كثير من التحديات المالية والتمويلية والاقتصادية والتنموية حتى المجتمعية، وفي هذا ما يمكن القول عنه إنه بيئة ستحفل بعديد من الفرص النوعية، التي تستقر وسط ركام تداعيات الجائحة العالمية. لكنه في المقابل، يعني مزيدا من التحديات الأكبر المتمثلة - على سبيل المثال لا الحصر - في مزيد من الديون والتضخم وارتفاع معدل البطالة وخسارة الوظائف إضافة إلى ارتفاع درجات المخاطر عالميا، وفي حال صمد أمام هذه التحديات المستمرة بصورة متصاعدة عديد من الاقتصادات والمجتمعات، هل ستصمد تلك التي ما زالت تعاني تداعيات العامين الماضيين؟ وماذا سينتج عن سقوطها من آثار وانعكاسات على بقية أنحاء العالم؟

باختصار شديد جدا، لا يزال العالم بأسره يدور في الحلقة المفرغة التي تسببت في تشكلها هذه الجائحة العالمية لكوفيد - 19، وقليل من الدول والمجتمعات التي تتمتع بالقدر اللازم للتعامل مع تداعياتها، ومنها المملكة ودول الخليج العربي بحمد الله، ورغم ذلك فمن المنطق أيضا أن تدرك تلك الدول والمجتمعات التي تتمتع بتلك المزايا، أنها أيضا ليست خارج منطقة وصول أي آثار عكسية قد تأتي أكبر مما سبق طوال العامين الماضيين، وأن عليها المحافظة على الالتزام بسياساتها وبرامجها التي بادرت بتنفيذها مع أول أيام تفشي الجائحة العالمية لكوفيد - 19، وفي مقدمتها المملكة التي حظيت بشهادات دولية لقاء ما قامت به من جهود غير مسبوقة في هذا الشأن، وهو ما ظهر جليا في السياسات الاقتصادية المعمول بها حتى تاريخه، وتم الإعلان عن الاستمرار بالعمل بها في أكثر من مقام حكومي خلال الفترة الأخيرة.

لقد قامت المملكة بكثير من الجهود، وتخصيص سقوف غير مسبوقة من الموارد المالية، وكل ذلك تم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وأسهمت بكل ما تحظى به من ثقل دولي، وكعضو فاعل ومهم في مجموعة دول العشرين، في العمل على تأسيس الاستقرار للاقتصاد العالمي، وفي المساهمة على تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، والنأي بها عن التقلبات الحادة، وهو تحديدا ما أكده خادم الحرمين الشريفين في خطابه السنوي لأعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى: (إن استقرار السوق البترولية وتوازنها، هو من ركائز استراتيجيتها للطاقة، لإيمانها بأن البترول عنصر مهم لدعم نمو الاقتصاد العالمي. وهي حريصة على استمرار العمل باتفاق "أوبك +"، لدوره الجوهري في استقرار أسواق البترول. كما أنها تؤكد أهمية التزام جميع الدول المشاركة بالاتفاق. وإضافة إلى هذا، أثبتت الأحداث بعد نظر

المملكة ونجاح سياستها البترولية، التي تتمثل في تطويرها المستمر لقدراتها الإنتاجية، واحتفاظها الدائم بطاقة إنتاجية إضافية ظهرت أهميتها للمحافظة على أمن إمدادات الطاقة.(

أما في الشأن المحلي، فقد عبرت السياسات الاقتصادية والتنموية الراهنة، عن أنها ستسمر في دعم وتحفيز الاقتصاد الوطني بصورة عامة، وتحفيز القطاع الخاص بصورة خاصة، لما يحظى به من اهتمام وتركيز من رؤية المملكة 2030، وأنه القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني الذي يعول عليه المساهمة بدرجة أكبر في معدلات النمو الاقتصادي المستدام، والمساهمة أيضا بتوفير عشرات الآلاف من الوظائف المجدية أمام الموارد البشرية المواطنة، وكونه القطاع الذي يتشكل فيه كثير من الفرص الاستثمارية الواعدة، التي تجتذب الثروات محليا وأجنبيا، والاستفادة القصوى من الإصلاحات والتطوير التي بدأها الاقتصاد الوطني منذ منتصف 2016 وما زالت جارية، وستستمر بمشيئة الله تعالى حتى نهاية 2030، وكل هذا يتضمن حراكا استثماريا واقتصاديا واسع النطاق، سيصل إجمالي قيمته والإنفاق عليه إلى نحو 27 تريليون ريال طوال الأعوام التسعة المقبلة، وسيسهم بدوره في تعزيز الاستقرار الاقتصادي المنشود في بلادنا، ويسهم أيضا في ترجمة مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتحولها إلى حقائق قائمة على أرض الواقع، سيتجاوز انعكاس آثارها الإيجابية حدود المملكة، ليصل إلى محيطها الإقليمي والدولي على حد سواء. والله ولي التوفيق!

كاريكاتير

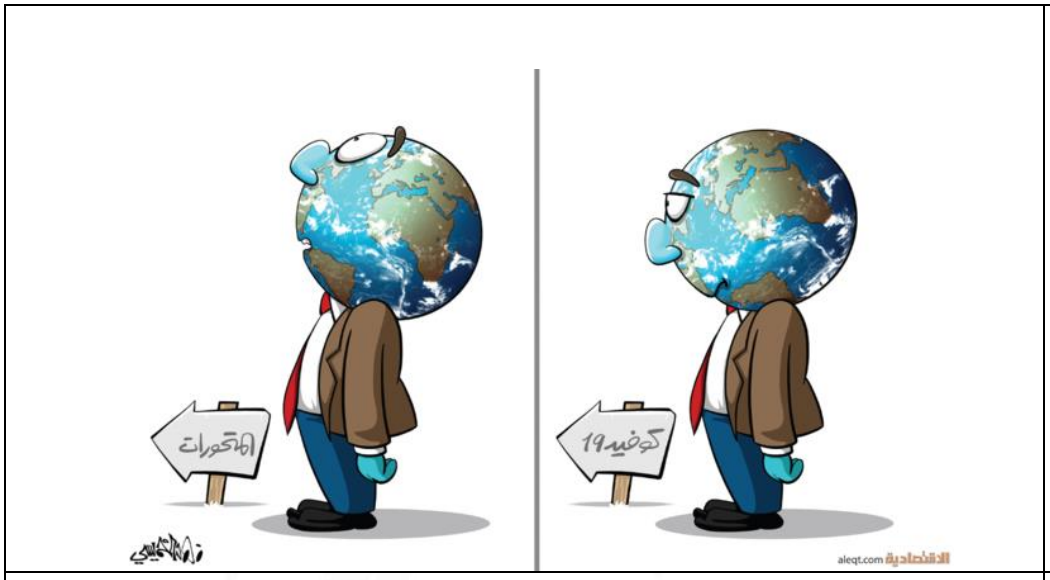

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م

https://www.aleqt.com/2022/01/03/article_2239476.html

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 جماد أول 1443هـ - 03 يناير 2022م

https://www.al-madina.com/article/767684